مؤشر

أخبار مصر

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . الأحد 11 فبراير 2024

/ mbashir

فوائد الديون خلال العام المالي الجاري تريـلـيـون و 320 مليار جنيه

(اقتصادي . شبكة رصد)

كشف التقرير نصف السنوي عن الأداء الاقتصادي والمالي خلال عام 2024-2023، الصادر عن وزارة المالية مؤخرا، أن تقديراتها الأولية (تحت المراجعة) لقيمة الفوائد على الديون تصل إلى تريليون و320.1 مليار جنيه مقابل تريليون و120.1 مليار جنيه كانت مقدرة في البيان المالي لمشروع الموازنة الصادر قبل بداية العام المالي.

وتعود الزيادة في تقديرات قيمة الفوائد إلى رفع تقديرات الفوائد المدفوعة على الدين المحلي للعام المالي الجاري إلى تريليون و167.5 مليار جنيه مقابل 967.5 مليار جنيه في البيان المالي لمشروع الموازنة للعام الجاري.

بينما ثبتت وزارة المالية تقديراتها للفوائد المدفوعة على الدين الخارجي عند 152.6 مليار جنيه خلال العام المالي الجاري.

ورفع وزارة المالية تقديراتها لمدفوعات الفوائد يأتي بعد زيادة التقديرات لمتوسط سعر الفائدة على الأذون والسندات الحكومية بنحو 5% خلال العام المالي الجاري، ليصل إلى 23.5% مقابل 18.5%، في البيان المالي لمشروع الموازنة.

كومباس كابيتال تروج لبيع حصة مصر في شركة إنتاج البروبلين داخل الخليج

(اقتصادي . الخليج الجديد)

عينت الشركة المصرية القابضة للبتروكيماويات، شركة "كومباس كابيتال" للاستثمار لبيع حصة الحكومة البالغة 26% في الشركة المصرية لإنتاج البروبلين والبولي بروبلين، أحد أكبر منتجي البولي بروبيلين في مصر وشمال أفريقيا.

ونقلت وكالة "بلومبرج"، عن مسؤول حكومي القول إن "عملية البيع تستهدف الترويج لبيع حصة الحكومة في الشركة المصرية لإنتاج البروبلين والبولي بروبلين في منطقة الخليج، ودول شرق آسيا بصفة رئيسية".

والشركة المصرية لإنتاج البروبلين والبولي بروبلين (EPP) هي واحدة من الشركات التي أعلنت مصر عن طرح حصة فيها ضمن برنامج الطروحات الحكومي الذي نجحت الحكومة من خلاله في بيع حصص بنحو 14 شركة، وبما يصل إلى 5.6 مليارات دولار بحسب الحكومة.

وتتوزع حصة الحكومة في الشركة بين "جاسكو" التي تمتلك 13% في الشركة، و13% لصالح الشركة المصرية القابضة للبتروكيماويات، و26% لشركة النساجين الشرقيين إنترناشيونال التابعة لـ"مجموعة النساجون الشرقيون"، فيما تمتلك النسبة الباقية شركة "ديسا" القابضة.

وتمتلك المصرية لإنتاج البروبلين والبولي بروبلين (EPP) مصنعاً في محافظة بورسعيد (شمال شرق) لإنتاج البروبيلين من غاز البروبان ومشتقاته، وتنتج نحو 350 ألف طن يتم تصدير 75% منها للخارج، والباقي للسوق

المصرية، فما تتجاوز مبيعاتها 400 مليون دولار سنوياً.

وتواجه مصر أزمة نقص في العملات الأجنبية هي الأسوأ منذ سنوات، في ظل تزايد الضغوط على الجنيه في الآونة الأخيرة، إذ تسعى البلاد بشكل حثيث إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتدفقات الخارجية إلى سوق الدين المحلية.

ولتوفير سيولة دولارية، عملت مصر مؤخراً على بيع بعض أصولها لمستثمرين، ونجحت في جمع ما يصل إلى 3.1 مليار دولار منذ مارس/آذار 2023، عندما أطلقت برنامج طروحات الشركات الحكومية وحتى تاريخه، وسبقها 2.5 مليار دولار عبر التخارج من أصول حكومية في 2022.

ومن شأن ضخ العملة الصعبة أن يضمن توافر السيولة اللازمة لإدارة التعويم بنجاح، وتلبية طلبات المستوردين الدولارية وقمع السوق الموازية المحلية.

إجراءات تعسفية تلاحق عشرات الصحافيين المصريين

(صحافة . العربي الجديد)

يواجه عشرات الصحافيين العاملين في موقع وقناة "صدى البلد" المملوكين لرجل الأعمال المصري محمد أبو العينين حزمة إجراءات تعسفية، حسبما ذكروا في شكوى رسمية وجهوها لنقابة الصحافيين.

وكتب عضو مجلس نقابة الصحافيين محمود كامل، تعليقاً على هذه الأزمة، إنه "في الوقت الذي يوجه رئيس الجمهورية الحكومة فيه لاتخاذ حزمة من الإجراءات الاجتماعية العاجلة، التي تتضمن رفع الحد الأدنى للأجور بنسبة 50%، ليصل إلى 6 آلاف جنيه شهرياً، وفي الوقت الذي يصرخ فيه المواطن من الغلاء؛ قرر رجل الأعمال الملياردير محمد أبو العينين وكيل مجلس النواب، فرض إجراءات (تطفيشية) على الزملاء الصحافيين العاملين في موقع وقناة صدى البلد".

وتابع كامل معلقاً على الأزمة عبر حسابه على موقع فيسبوك "رجل الأعمال ووكيل مجلس النواب، بدلاً من رفع الأجور المتدنية، وبدلاً من تجهيز مقر الموقع بشكل يسهّل عمل الزملاء، ولو حتى بدورة مياه آدمية، بدلاً من كل ذلك فرض عليهم مواعيد عمل لمدة 5 أيام مع منع الزملاء من مغادرة مقر عملهم خلال فترة الشيفت، رغم أن طبيعة عمل الصحافي لا تتطلب ذلك، وفرض عليهم توقيع إقرارات بعدم العمل في أي مكان آخر، في وقت كل المصريين يعملون في 3 وظائف لتوفير طعام أولادهم".

موقف نقيب الصحافيين

كذلك ناشد نقيب الصحافيين المصريين خالد البلشي، رجل الأعمال محمد أبو العينين، في بيان رسمي صادر عن النقابة، بالحل الودي وإعلاء مصلحة الصحافيين. وجاء في بيان النقيب: "أدعو النائب ورجل الأعمال محمد أبو العينين وكيل مجلس النواب، لمراجعة الإجراءات التي اتّخذت بحق الزملاء الصحافيين في موقع وقناة صدى البلد. ففي الوقت الذي يعمل فيه أغلب الصحافيين في الموقع من دون عقود ومن دون تأمينات وبرواتب تقل عن الحد الأدنى للأجور المقر حكومياً، ونصف الحد الأدنى الذي قررت الدولة تطبيقه بداية من مارس/ آذار المقبل، في هذا الوقت بدأت إدارتي الموقع والقناة في إجبار الصحافيين على توقيع إقرارات غريبة، وذلك للحصول على رواتبهم

بدعوى تطبيق القانون الذي تم تجاهل تطبيقه لسنوات فيما يخص أجور الصحافيين والعاملين وتأميناتهم".

في الإطار نفسه، تستمر أزمة العشرات من الصحافيين المؤقتين، العاملين في الصحف القومية المصرية، للمطالبة بحقهم في التعيين، بعدما قضى أغلبهم أكثر من 14 عاماً في العمل بمؤسساتهم الصحافية، من دون تعيين، على الرغم من إعلان الحكومة عن فتح باب التعيينات في عدد من الوظائف بالجهاز الحكومي.

شكاوى بالجملة
أكد الصحافيون، في بيان لهم، أنهم تقدموا بالعشرات من الشكاوى والمطالبات إلى المؤسسات الصحافية التي يعملون فيها، وللهيئة الوطنية للصحافة، ولرئيس الوزراء، وعدد من الجهات الأخرى، من دون أن تحرك ساكناً، "على الرغم من أنهم أفنوا سنوات عمرهم في عملهم بكل أمانة واجتهاد، حتى أصبحوا أساس العمل في هذه المؤسسات بعد خروج الكثير من زملائهم المعينين للمعاش".

كما طالب الصحافيون الرئيس عبد الفتاح السيسي بالتدخل العاجل، بإلغاء قرار رئيس الحكومة بوقف التعيينات في الصحف القومية، وقالوا إنها "تحتاج إلى الكثير من أبنائها الشباب للحفاظ على استمراريتها في أداء دورها الوطني".

وتعهد الصحافيون بتنظيم العديد من الفعاليات خلال الفترة المقبلة، والتصعيد ضد قرار وقف التعيينات في مؤسساتهم، حتى يتم إلغاؤه، وتعيينهم وحصولهم على حقوقهم.
ولفت الصحافيون إلى أن رواتبهم هزيلة لا تتجاوز ألفاً وألفين جنيه (نحو 29 دولاراً أميركياً حسب السعر غير الرسمي المتداول في مصر)، من دون أن تطبق عليهم قرارات الرئيس بتطبيق الحد الأدنى للأجور للعاملين في الأجهزة الحكومية، في ظل الظروف المعيشية الصعبة حالياً.

المجلس المصري للشئون الخارجية يحذر من عواقب الأوامر الإسرائيلية لإجبار سكان غزة على التوجه جنوبًا

(أمني وعسكري . الأهرام)

حذر المجلس المصري للشئون الخارجية من العواقب البالغة الخطورة للتحركات الخبيثة والأوامر الإسرائيلية الرامية إلى إجبار سكان غزة على التوجه جنوبًا والتهديدات بشن هجوم بري على مدينة رفح على الحدود مع مصر حيث لجأ نحو 85% من سكان القطاع من النازحين هربًا من مجازر قوات الاحتلال ضد المدنيين الأبرياء ومحاصرتهم في ظروف غير إنسانية ومهينة لإجبارهم على مغادرة أراضيهم.

وأكد المجلس فى بيان له اليوم الأحد، في هذا السياق أن سلوك إسرائيل ينطوي على انتهاك صارخ لقرار محكمة العدل الدولية الصادر في 26 يناير الماضي، والذي يلزم إسرائيل بالامتناع عن اتخاذ أي خطوات من شأنها التحريض على تهجير الفلسطينيين من أراضيهم أو أي من أفعال الإبادة وغيرها من الأنشطة المحظورة بموجب اتفاقيات جنيف.

كما شدد المجلس مجدداً أن أمر المحكمة المشار إليه لا يخاطب دولة الاحتلال فحسب، وإنما المجتمع الدولي بأسره لا سيما الدول المتورطة بشكل مباشر في دعم إسرائيل وتزويدها بالأسلحة والعتاد، ولاسيما كل من الولايات

المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا، لفرض واقع النزوح على مئات الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني، تنفيذاً لخطة إسرائيلية معلنة منذ سنوات، من شأنها إشاعة الفوضى وعدم الاستقرار الإقليمي والدولي وحرمان الشعب الفلسطيني من دولته المستقلة وفقاً لقرارات الشرعية الدولية.

وينبه المجلس في هذا السياق إلى خطورة قرار دول غربية مانحة معاقبة كل سكان قطاع غزة، بإيقاف مساهماتها لوكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) التي تخدم نحو 6 ملايين لاجئ فلسطيني في الأراضي المحتلة بما فيها القدس وثلاث دول أخرى. إذ ينطوي هذا القرار على دعم صريح لإسرائيل في سلوكها الانتقامي والمدمر ضد سكان القطاع، من خلال مفاقمة مأساة الجوع والعطش والأوبئة المنتشرة في القطاع، الأمر الذي يمثل انتهاكاً صريحاً لقرار محكمة العدل الدولية، الذي ألزم إسرائيل – ضمن تدابير أخرى – بوجوب اتخاذ كل الخطوات التي في سلطتها من أجل منع إبادة الشعب الفلسطيني، ومنها ضرورة إدخال المساعدات الإنسانية إلى القطاع، والتي تضطلع الأونروا بمهمة مركزية في سياقها.

وأعرب المجلس عن دعمه الكامل للجهود الدبلوماسية الحثيثة التي تبذلها مصر، وبالتعاون مع الدول العربية الأخرى الشقيقة، وعلى الصعيد الدولي، بهدف التوصل إلى وقف فوري وتام لإطلاق النار وضمان حماية المدنيين وفقاً لقواعد القانون الدولي الإنساني، ورفع كافة القيود التي تحول دون دخول المساعدات الإنسانية إلى القطاع.

المذبحة على الأبواب.. مطالب مصرية بطرد سفير الاحتلال وقطع العلاقات

(سياسي . العربي الجديد)

طالبت حركة "الاشتراكيون الثوريون" في مصر بفتح الطريق إلى معبر رفح الحدودي أمام القوافل الشعبية والإغاثية المصرية والأممية، حتى يكون المعبر في حماية كتل بشرية من الشعب المصري، تتلاحم وتتكاتف مع الشعب الفلسطيني على الجانب الآخر، واستدعاء السفير المصري لدى دولة الاحتلال الإسرائيلي، وطرد سفيرها من القاهرة، وقطع جميع العلاقات معها.

ودعا بيان للحركة، مساء السبت، السلطات المصرية إلى التقدم بشكوى رسمية إلى مجلس الأمن، تعلن فيها عن رفضها أي عملية عسكرية في مدينة رفح الفلسطينية على الحدود المصرية، واعتبار ذلك بمثابة إعلان حرب من إسرائيل على مصر.

وقالت الحركة إن "جيش العدو الصهيوني صدق على خطط عمليات عسكرية في مدينة رفح، التي لا تجاوز مساحتها 55 كيلومتراً مربعاً، وتؤوي نحو مليون ونصف المليون من النازحين الفلسطينيين، ممن تبقى من أطفال ونساء في قطاع غزة، الذين نزحوا تحت نيران المحرقة الصهيونية إلى المدينة الأخيرة قبل الحدود المصرية، لعلهم يجدون بعض الأمن عند أبوابها".

وأضافت أن شن عملية عسكرية في هذه المنطقة يعني حدوث مذابح مروعة، خصوصاً أن كل كيلومتر واحد من مدينة رفح يؤوي قرابة 27 ألف شخص، ولا يوجد مهرب أمام هؤلاء من الكارثة إلا دخول الحدود المصرية.

واعتبرت الحركة أن الصمت على ضرب مدينة رفح يعني أن النظام المصري متورط في أحد مسارين؛ الأول هو

اللجوء إلى غلق الحدود والمعبر، والمشاركة في ضرب أهل غزة إذا ما حاولوا اجتيازه، فيكون بذلك قد شارك في جريمة الإبادة الجماعية بحق الشعب الفلسطيني، وسكت عن انتهاك اتفاقية "كامب ديفيد" مع دولة الاحتلال، باعتبار أن العملية العسكرية في رفح تعني الاعتداء على محور صلاح الدين (فيلادلفيا) المحظور احتلاله وفقاً للاتفاقية.

أما المسار الثاني فهو أن يترك النظام مشروع التهجير يمر، ويسمح بمرور الفلسطينيين إلى مناطق سيناء في مصر، تحت ضغط العملية العسكرية الإسرائيلية.

وأكدت الحركة رفضها المسارين، إذ إنه لا سبيل لمنع وقوعهما إلا من خلال منع أي عملية عسكرية في مدينة رفح الفلسطينية، واعتبارها إعلاناً للحرب على مصر، خاتمة بأن العدو ماضٍ في فرض واحد من أمرين، إما تهجير أهالي غزة إلى سيناء أو إبادتهم على أبوابها.

وتتوالى التحذيرات العربية والدولية من إقدام الاحتلال الإسرائيلي على اجتياح رفح، جنوبي قطاع غزة، وسط دعوات لتحرك عاجل لمجلس الأمن لمنع أي توغل إسرائيلي في رفح، التي لجأ إليها مئات الآلاف من الفلسطينيين الفارّين من القصف الإسرائيلي.

وتأتي التهديدات الإسرائيلية بتنفيذ عملية عسكرية في أقصى جنوب القطاع، في وقت تتفاقم فيه الكارثة الإنسانية حتى صارت غزة على شفير المجاعة.

مصر لحماس: عملية إسرائيلية في رفح خلال أسبوعين حال عدم التوصل لاتفاق حول الأسرى

(أمني وعسكري . الخليج الجديد)

حذرت مصر حركة "حماس"، من ضرورة التوصل إلى اتفاق بشأن الأسرى، مقابل وقف إطلاق النار مع "إسرائيل" خلال أسبوعين، وإلا سوف يقوم الجيش الإسرائيلي بعملية عسكرية في رفح.

ونقلت صحيفة "وول ستريت جورنال" الأمريكية أن خطة "إسرائيل" للتقدم إلى رفح يهدد بتوتر العلاقات مع مصر المجاورة، حيث يشعر المسؤولون بالقلق من تدفق الفلسطينيين الفارين من غزة ودخول شبه جزيرة سيناء.

وحث المسؤولون المصريون مراراً وتكراراً نظراءهم الإسرائيليين على الحد من نطاق أي عملية محتملة في رفح، محذرين من أن القاهرة لديها خيار تعليق معاهدة السلام التي أبرمتها مع إسرائيل عام 1979.

ووفق الصحيفة، فإن "إزعاج مصر لن يبشر بالخير بالنسبة للمفاوضات الجارية بين إسرائيل وحماس بشأن خطة وقف إطلاق النار التي من شأنها تحرير الأسرى الذين ما زالوا محتجزين في غزة".

وأضافت: "حذرت مصر، الوسيط الرئيسي في تلك المحادثات، حماس من أنها يجب أن تتوصل إلى اتفاق مع إسرائيل في غضون أسبوعين تقريباً، وإلا ستواصل إسرائيل غزوها البري لرفح".

البرلمان يقر زيادة المعاشات والأجور وحوافز للعاملين بالأزهر والمهن الطبية غداً

(مجتمعي . جريدة الوطن)

قال النائب مصطفى سالم وكيل لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب إنّ المجلس يقرّ غدًا الزيادة الجديدة التي وجه بها الرئيس عبدالفتاح السيسي وإقرار مشروعات قوانين بتبكير صرف الزيادات في مارس المقبل وتتضمن العلاوة وزيادة المعاشات و المنحة وحافز الإثابة.

وأضاف «سالم» أنه سيتمّ تبكير الصرف تعديلات 10 قوانين منها قانون يتضمن تعجيل العلاوة الدورية والعلاوة الخاصة تعديل في بعض مواد قانون التعليم نتيجة الزيادات التي أقرّت في حوافز المعلمين وكذا قانون مزاولة المهن الطبية نتيجة الزيادات التي أقرّت لأعضاء المهن الطبية وتعديل قانون تنظيم أعضاء الجامعات نتيجة الزيادات التي أقرت لأعضاء هيئة التدريس وقانون التأمينات والمعاشات نتيجة زيادات المعاشات.

ولفت إلى أنّ القوانين تضمنت: القانون رقم 212 لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام قانون التعليم الصادر بالقانون رقم 139 لسنة 1981، والقانون رقم 103 لسنة 1961 بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها، وقانون بتنظيم شئون أعضاء المهن الطبية العاملين بالجهات التابعة لوزارة الصحة والسكان من غير المخاطبين بقوانين أو لوائح خاصة الصادر بالقانون رقم 14 لسنة 2014، وقانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم 49 لسنة 1972، والقانون رقم 103 لسنة 1961 و القانون رقم 148 لسنة 2019 الخاص بالتأمينات الاجتماعية.

وأضاف «سالم» أنّ المجلس يناقش غدًا مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون الضرائب نتيجة الإعفاء الضريبي، أما ما يتعلق بزيادة معاش تكافل وكرامة ورفع الحد الأدنى للأجور فيصدر بها قرارات من رئيس مجلس الوزراء.

تعزيزات مصرية على الحدود مع اقتراب توسع الاجتياح الإسرائيلي البري على رفح

(أمني وعسكري . درب)

قالت مصادر عسكرية مصرية إن الجيش المصري نشر حوالي 40 دبابة وناقلة جند مدرعة في شمال شرق سيناء بالقرب من الحدود مع قطاع غزة، وقال المصدران لوكالة رويترز دون ذكر اسميهما أن التعزيزات الجديدة تمت خلال الأسبوعين الماضيين.

ويأتي الانتشار العسكري المكثف في وقت يترقب فيه الجميع توسع الاجتياح البري للجيش الإسرائيلي في مدينة

رفح الفلسطينية جنوب غزة.

ونزحت الأغلبية العظمى من سكان غزة إلى جنوب القطاع ومدينة رفح الفلسطينية جراء جرائم الإبادة الجماعية الإسرائيلية المتواصلة منذ السابع من أكتوبر الماضي.

وتزيد العملية الإسرائيلية البرية في رفح من المخاوف المصرية من احتمال إجبار الفلسطينيين على الخروج بشكل جماعي من القطاع إلى شبه جزيرة سيناء.

وقصفت طائرات حربية إسرائيلية رفح المتاخمة للحدود أمس الجمعة وأمر رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو الجيش بالاستعداد لإجلاء النازحين، وبنت مصر حاجزا خرسانيا حدوديا يصل عمقه إلى 6 أمتار تحت الأرض ويعلوه أسلاك شائكة.

وأضاف المصدران لرويترز بأن القوات المسلحة قامت أيضا ببناء سواتر وعززت المراقبة على المواقع الحدودية المتاخمة لقطاع غزة.

وقالت هيئة الاستعلامات المصرية الشهر الماضي إن القاهرة اتخذت بعض الإجراءات على حدودها ردا على تلميحات إسرائيلية بأن حماس حصلت على أسلحة مهربة من مصر. وأضافت أن ثلاثة خطوط من الحواجز تجعل أي تهريب فوق الأرض أو تحتها.

وقال تقرير رويترز إن صور الأقمار الصناعية التي التقطت في يناير – كانون الثاني وديسمبر – كانون الأول أظهرت بعض الإنشاءات الجديدة على طول الحدود التي يبلغ طولها 13 كيلومترا بالقرب من رفح وجدار ممتد حتى حافة البحر المتوسط.

ووصفت هيئة الاستعلامات المصرية الاتهامات بالتهريب بأنها "أكاذيب" تهدف إلى توفير غطاء لهدف إسرائيل المتمثل في احتلال المنطقة الحدودية العازلة، المعروفة باسم ممر فيلادلفيا.

وأعلنت مصر سابقا معارضتها تهجير الفلسطينيين من غزة كجزء من الرفض العربي الأوسع لتكرار النكبة، عندما أجبر حوالي 700 ألف فلسطيني على ترك منازلهم في الحرب التي سبقت إعلان دولة إسرائيل عام 1948.

ردًا على احتكار التجار للسلع.. «الغرف التجارية»: نحن الدرع الحامي لاقتصاد الوطن

(اقتصادي . المصري اليوم)

عقد أحمد الوكيل، رئيس اتحاد الغرف التجارية، ورئيس غرفة الإسكندرية التجارية المصرية، اجتماعًا طارئًا اليوم الأحد، ضم تجار الإسكندرية وقيادات الشُعب التجارية، بمقر الغرفة في الإسكندرية، لبحث ما أثير في بعض وسائل الإعلام عن التعميم بقيام التجار بحجب السلع ووصفهم بـ «المحتكرين الجشعين».

وقال «الوكيل»، إن مصر لديها 5 مليون تاجر وصانع ومستثمر ومؤدى خدمات وهم دعامة الاقتصاد بأكثر من 80%

من الناتج المحلي الإجمالي وفرص العمل، موضحًا أن الغرف التجارية منذ إنشائها وهى الدرع الحامي لاقتصاد الوطن في أحلك الظروف، وضمنت توافر الكساء والغذاء أثناء كافة الحروب والثورات، ولم يتوقف مخبز، ولم يخلو رف في أصغر محل بأصغر قرية من أساسيات مناحى الحياة، ولم يتوقف مصنع، وآخرها كان خلال الفترة من 2011 وحتى 2014، حيث أصدرت الغرف التصاريح الأمنية أثناء حظر التجوال، لجلب مستلزمات الانتاج واستمرار المصانع وتدفق السلع واستمرار الصادرات.

وأضاف أنه بالمثل عقب دمار الحروب أو الزلازل وغيرها من الكوارث، أعادت الغرف التجارية ومنتسبيها من القطاع الخاص تشييد المدارس والمستشفيات، ونظمت القوافل الطبية ووفرت مستلزمات المعيشة للأكثر احتياجًا، ولم يتوقف دور الغرف التجارية ومنتسبيها من القطاع الخاص على الحروب والكوارث فقط، بل تجاوزها لوقت السلم ومراحل البناء والتشييد، فهي في شراكة حقيقية للحكومة والقطاع الخاص تعمل دوما من أجل مصر وأبنائها لتحقيق الطموحات، وتلبية الآمال، ونشر النماء والتنمية.

وتابع: «استمرارًا للدور الوطني للقطاع الخاص، وفي شراكة تامة مع الحكومة، سيعمل الجميع بكامل طاقاتهم للمرور من الأزمة الحالية، خاصة فيما يخص السلع الغذائية، حيث سيبدأ في أسابيع قليلة مبادرة «أهلا رمضان» لتوفير السلع الغذائية بأسعار مخفضة في كافة ربوع مصر للسنة العاشرة على التوالي، وهي تتكامل مع المبادرات المثيلة من أجل أبناء مصر من العودة للمدارس و«أهلًا بالعيد» وغيرها لمعاونة أبناء مصر في مواجهة آثار التضخم التي وردت إلى مصر بسبب الأحداث العالمية».

وفي نهاية الاجتماع، أكد الجميع على أن أبناء مصر الأوفياء من القطاع الخاص، بالرغم من هذا الهجوم غير المبرر أو المنصف، سيكونون سباقون كدائم عهدهم، وملبين نداء وطنهم، في شراكة تامة مع الدولة من أجل المواطن المصري.

وزير الصحة يبحث مع وزيرة الدولة للتعاون الدولي القطرية زيادة الدعم الصحي لقطاع غزة

(صحة . القاهرة 24)

التقى الدكتور خالد عبد الغفار وزير الصحة والسكان، لولوة الخاطر وزيرة الدولة للتعاون الدولي بقطر، وذلك لبحث زيادة المساعدات الصحية التي تقدمها مصر وقطر للأشقاء في قطاع غزة.

وأوضح الدكتور حسام عبدالغفار المتحدث الرسمي لوزارة الصحة والسكان، أن الدكتور خالد عبدالغفار، قام بزيارة المصابين من الأشقاء الفلسطينيين الذين يتلقون العلاج في مستشفيات دولة قطر الشقيقة.

ولفت عبد الغفار إلى أن الاجتماع تضمن مناقشة الجهود المبذولة خلال الفترة الماضية لتقديم الدعم الطبي للمصابين والمرضى بقطاع غزة، سواء داخل الأراضي الفلسطينية أو من خلال المستشفيات في مصر وقطر.

وأضاف عبد الغفار أن الوزيران بحثا الاحتياجات العاجلة لسكان قطاع غزة، وسبل تعزيز التعاون والتنسيق بين مصر وقطر، لتوصيل المساعدات الطبية إلى الأشقاء الفلسطينيين، بما يساهم في توفير متطلباتهم وتخفيف

/ moasher

معاناتهم.

وأشار عبد الغفار إلى أن وزير الصحة والسكان، استعرض جانبا من الجهود المصرية في هذا الملف والتي بدأت مع بداية الأحداث الدامية في قطاع غزة، حيث تم فتح معبر رفح من الجانب المصري، بناء على توجيهات الرئيس عبدالفتاح السيسي.

وقال عبد الغفار إن الوزير شرح مخطط مستشفيات الإحالة التي خصصتها مصر لمساعدة وعلاج الأشقاء الفلسطينيين، والمتضمنة 47 مستشفى في 8 محافظات، مؤكدا استقبال ما يزيد عن 2200 مصاب، وإجراء أكثر من 1300 عملية جراحية ذات مهارة فائقة إلى جانب تقديم الخدمات الصحية والعلاجية للعابرين عبر معبر رفح.

ومن جانبها، أشادت وزيرة الدولة للتعاون الدولي في قطر، بالدور المصري في مساعدة الأشقاء الفلسطينيين، وما قدمته مصر قيادة وشعبا، لمساعدة الأشقاء من المصابين الفلسطينيين، منذ اللحظة الأولى لاندلاع الأحداث في قطاع غزة، مؤكدة التنسيق الكامل مع مصر لتخفيف معاناة الأشقاء الفلسطينيين.

رئيس الوزراء يتوجه إلى دبي للمشاركة في "القمة العالمية للحكومات 2024"

(سياسي . الأهرام)

تلبيةً للدعوة الكريمة المُوجّهة من صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء الإماراتي، يُغادر الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، عصر اليوم الأحد، مطار القاهرة الدولي، متوجهًا إلى الإمارات العربية المتحدة؛ للمشاركة في فعاليات "القمة العالمية للحكومات ٢٠٢٤"، المُقرر أن تستضيفها مدينة دبي خلال الفترة من ١٢ إلى ١٤ فبراير الجاري.

ويتضمن جدول أعمال رئيس الوزراء خلال مشاركته في "القمة العالمية للحكومات ٢٠٢٤" مجموعة من المقابلات واللقاءات مع عدد من رؤساء المؤسسات التنموية العالمية، وحضور عدد من الحلقات النقاشية حول موضوعات مختلفة، فضلًا عن إلقائه الكلمة الرئيسية؛ لاستعراض جهود الحكومة المصرية للنهوض بالقطاعات التنموية المختلفة وتعزيز كفاءة البنية التحتية.

وتُعقد "القمة العالمية للحكومات ٢٠٢٤" تحت شعار "استشراف حكومات المستقبل"، ومن المُقرر أن تجمع نخبة عالمية من قادة الفكر والخبراء العالميين في المجالات المختلفة وصنّاع القرار من جميع أنحاء العالم، لمناقشة تطوير الأدوات والسياسات التي تُعد من ضرورات تشكيل الحكومات المستقبلية.